



الدراسة والتصويت

على مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق
بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام الجلسة العمومية بمجلس النواب

الاثنين 14 دجنبر 2020
مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛ السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، الذي تم إعداده وإيداعه بمؤسستكم الموقرة وفقا للآجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

واسمحوا لي بداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع، وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها باعتباره آلية أساسية لتقوية الرقابة البعدية للبرلمان على المالية العمومية.

وتكريسا لهذا التوجه، عمد القانون التنظيمي لقانون المالية إلى تقليص آجال إعداد قوانين التصفية، وإيداعها بالبرلمان من 24 شهرا إلى 15 شهرا. هذا فضلا عن إغناء المعطيات المقدمة للمؤسسة التشريعية والرفع من جودتها، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية وعمليات تصفية ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، يشكل مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، محطة أخرى لإغناء الوثائق المرافقة لمشاريع قوانين التصفية، حيث سيرفق هذا المشروع لأول مرة بتقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء. ويندرج إعداد هذين التقريرين ضمن آليات التدبير المرتكز على النتائج الذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل واستهلاك الاعتمادات إلى منطق النتائج الذي يُقرن التدبير العمومي بألية المساءلة حول أثر النفقة العمومية من حيث الفعالية السوسيو اقتصادية وجودة الخدمة والنجاعة. الأمر الذي من شأنه لا محالة الارتقاء بمستوى النقاش حول قوانين التصفية إلى مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بتدبير المالية العمومية.

واستناداً إلى تقارير افتتاح نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات، يمكن تسجيل عدة نقاط إيجابية على الرغم من كون هذا التمرين هو الأول من نوعه في دورة نجاعة الأداء. ويتعلق الأمر على الخصوص بانخراط كل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في منهجية نجاعة الأداء، وانبثاق أغلب برامجها عن استراتيجيات أو خطط عمل، مع تحديد أهداف لجل البرامج المُفتَحَصَة وربطها بمؤشرات لقياس بلوغها.

السيدات والسادة ؛

يقوم مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2018 وكذا بحصر حساب نتيجة هذه السنة.

وبناء عليه، يُثبِتُ هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018، على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع عشر مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى:

• إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

• فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛

• إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2018؛

• إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2017 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة؛

• بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2018؛

• نقل زيادة الموارد على النفقات بالنسبة للميزانية العامة ليخصم من المكشوف في حساب الخزينة؛

• ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخرينة عند نهاية السنة المالية 2018.

السيدات والسادة ؛

لقد جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 كما حددها مشروع قانون التصفية لهذه السنة، على الشكل التالي:

أولاً: على مستوى الميزانية العامة، بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 327,40 مليار درهم. و فيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2018 ما قدره 302,92 مليار درهم. وقد تم تحصيل ما مجموعه 329,12 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 108,65%. حيث شكلت الموارد العادية نسبة 82,52% من مجموع الموارد المحصلة.

ثانياً: فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخرينة، فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 109,79 مليار درهم، حيث تمثل نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية نسبة 87,66% من مجموع هذه النفقات. أما فيما يخص موارد هذه الحسابات، فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2018 في 83,80 مليار درهم، وقد تم تحصيل 92,37 مليار درهم.

ثالثاً: فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2,13 مليار درهم. أما موارد الاستغلال لهذه المرافق، فقد بلغت تقديراتها النهائية ما قدره 4,23 ملايين درهم، وتم تحصيل 4,70 ملايين درهم.

في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق 0,72 مليار درهم. وبالمقابل، بلغت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق 3,58 مليار درهم. وقد تم تحصيل ما مجموعه 3,44 مليار درهم.

السيدات والسادة ؛

تَجَدُّرُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنْ تَنْفِيذَ قَانُونِ الْمَالِيَةِ لِلسَّنَةِ الْمَالِيَةِ 2018، تَمَّ فِي ظِلِّ سِيَاقِ دَوْلِي أَسْمَ بِاسْتِمْرَارِ تَعْزِيزِ النِّشَاطِ الْاِقْتِصَادِي الْعَالَمِي فِي أَهْمِ الْبِلَادَانِ الْمَتَقَدِّمَةِ وَالصَّاعِدَةِ. الْأَمْرُ الَّذِي انْعَكَسَ بِشَكْلِ إِجْبَائِي عَلَى اِقْتِصَادِنَا الْوَطْنِي، لَا سِيَّمَا الْمَهْنِ الْعَالَمِيَةِ لِلْمَغْرِبِ وَالَّتِي سَجَلَتْ أَدَاءً جَيِّدًا، فَضْلًا عَنْ اِرْتِفَاعِ الْقِيَمَةِ الْمَضَافَةِ لِقِطَاعِ الْفَلَاحِي وَكَذَا اِرْتِفَاعِ مَدَاخِيلِ الْأَسْفَارِ وَمَدَاخِيلِ الْمَغَارِبَةِ الْمَقِيمِينَ فِي الْخَارِجِ.

كَمَا أَنَّ التَّوَقُّعَاتِ الْخَاصَّةِ بِقَانُونِ الْمَالِيَةِ لِلسَّنَةِ الْمَالِيَةِ 2018، قَدْ تَحَقَّقَتْ بِنِسْبٍ إِجْمَالِيَةٍ حُدِّدَتْ فِي:

- الموارد.....109%؛
- التكاليف.....80%.

وكنتيجة لذلك فقد تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو يقدر بـ 3,1% وعجز للميزانية في حدود 3,8% من الناتج الداخلي الخام، مع تسجيل نسبة إنجاز مهمة على مستوى تنفيذ ميزانية الاستثمار بلغت 79%.

السيدات والسادة ؛

تلكم باختصار، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية لسنة 2018، علما أن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بصدد إعداد قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، والذي سيتم تقديمه إلى البرلمان قبل نهاية الربع الأول من سنة 2021 تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

أشكر لكم حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.